

"دراسة اقتصادية تحليلية لتطور الدين العام الداخلي في جمهورية مصر العربية وسبل مواجهته

حموده عبد العظيم محمد - عثمان على إسماعيل

أستاذ الاقتصاد الزراعي المساعد - أستاذ الاقتصاد الزراعي المساعد

كلية الزراعة - جامعة الأزهر - أسيوط كلية الزراعة - جامعة الأزهر - أسيوط

تقديم

تعد مشكلة الديون من أكثر المشكلات الاقتصادية إثارة للجدل ، ففي حين يرى البعض أنها أداة فعالة لتعويض النقص في الموارد - في حالة الديون الخارجية - ولحشد الموارد الداخلية - يراها البعض الآخر أداة تكتفها الكثير من المخاطر لما تشمله من ترحيل الأعباء من الأجيال الحالية إلى الأجيال اللاحقة ، فضلاً عن السهولة النسبية في توفير القروض الخارجية قد يصاحبها سوء توزيع للموارد ، إلى جانب ما تمثله الديون الداخلية من قناة منافسة للقطاع الخاص في سعيه لتوفير التمويل اللازم لاستثماراته .

ويعاني الاقتصاد المصري منذ عدة سنوات من التباطؤ في النمو الاقتصادي ، والذي ترتب عليه استمرار معدل البطالة في الارتفاع مع اقتران هذا البطء في النمو الاقتصادي بارتفاع الأسعار بصورة واضحة بعد الانخفاض السريع في سعر صرف الجنية المصري مقابل الدولار والعملات الحرة الرئيسية ، فضلاً عن تزايد الدين الداخلي ، وما ينطوي عليه من تزايد معدلات التضخم .

مشكلة الدراسة: بالرغم من تراجع حجم الدين الخارجي لمصر خلال السنوات العشر الماضية ، وإعادة جدولة الدين الحالي ومن ثم تراجع أعبائه ، فضلاً عن الآثار الإيجابية لسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على أداء الاقتصاد المصري ككل ، إلا أنه صاحب تلك السياسات تفاقم مشكلة الدين العام الداخلي سواء من حيث حجم الدين القائم أو الأعباء المترتبة عليه ، وما يكتف ذلك من مخاطر سواء على الاستقرار المالي أو النقدي ، أو على قوة الاقتصاد القومي ككل . الأمر الذي أثار اهتمام الباحثين لتناول تلك المشكلة الهامة بالدراسة والتحليل

أهداف الدراسة: يهدف هذا البحث إلى دراسة تطور الدين العام الداخلى لجمهورية مصر العربية ، ومكونات هذا الدين ، وكذا مديونية الهيئات الاقتصادية وتطور صافي مديونية بنك الاستثمار القومي ، وأيضاً دراسة تطور أعباء الدين العام فضلاً عن وضع بعض المقترحات التي من شأنها تحسين إدارة الدين العام المحلي والحد من تزايديه .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات : استخدم في إجراء هذا البحث طريقة التحليل الوصفي مع الاستعانة ببعض أدوات ووسائل التحليل الكمي والطريقة الرياضية والإحصائية المستخدمة في قياس المتوسطات ومعاملات الارتباط والانحدار الخطي . وقد اعتمد هذا البحث على البيانات والإحصائيات المنشورة التي تم الحصول عليها من الجهات المعنية والتي شملت كل من : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، والبنك المركزي المصري ، والبنك الأهلي المصري ، والمجالس القومية المتخصصة ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

نتائج البحث ومناقشتها

أولاً : تطور الدين العام الداخلى لجمهورية مصر العربية :

يعرف البعض الدين العام الداخلى بأنه الدين المستحق على الحكومة والذي يشتمل على : رصيد أذن الخزانة والسندات الحكومية القائمة ، وصافي أرصدة الحكومة المدينة لدى الجهاز المصرفي ، ورصيد المديونية الحكومية تجاه بنك الاستثمار القومي ، والدين المحلي المستحق على الهيئات الاقتصادية العامة ويشتمل على : رصيد مديونية الهيئات الاقتصادية تجاه بنك الاستثمار القومي ، وصافي أرصدة الهيئات الاقتصادية المدينة لدى الجهاز المصرفي (المفهوم المتحفظ) في حين يعرفه البعض بأنه الدين المستحق على الحكومة ، والدين المستحق على الهيئات الاقتصادية العامة ، وصافي الدين المحلي المستحق على بنك الاستثمار القومي ، ويشمل موارد البنك مطروحاً منها رصيد المديونية المستحقة له على كل من الحكومة والهيئات الاقتصادية العامة ، (المفهوم الشامل) وسوف يعتمد هذا البحث في تحليلاته على المفهوم الشامل للدين المحلي لكونه يعكس صورة أكثر شمولاً لمكونات الدين وحجم أعبائه .

وتلجأ الدول إلى الاقتراض المحلي وذلك بفرض تمويل الإنفاق العام والذي تتعدد مصادر تمويله سواء من موارد الموازنة العامة (السيادية والجارية والرأسمالية) أو بالاقتراض وأخيراً الإصدار النقدي . وتشتمل الموارد السيادية على الضرائب والرسوم والجمارك ، بينما تشتمل الموارد الجارية على فائض كل

من البترول وقناة السويس والهيئات الاقتصادية وشركات وهيئات القطاع العام والبنك المركزي والإيرادات الجارية الأخرى ، في حين تشتمل الموارد الرأسمالية على موارد ذاتية (الاحتياطيات والمخصصات) ومنح خارجية ومحلية ، وصافي الأقساط والفوائد المحصلة .

وتعد موارد الموازنة العامة أهم مصادر تمويل النفقات العامة ، حيث تعتبر المصدر الحقيقي لتمويل النفقات العامة ، نظراً لأنه لا يترتب عليها أية أعباء مستقبلية مثلما هو الحال عند الاقتراض ، كما لا تولد الضغوط التضخمية التي عادة ما تصاحب عمليات الإصدار النقدي .

ومن ناحية أخرى فإن الإيرادات الضريبية تمثل الجزء الأكبر من الموارد العامة . حيث بلغ حجم الإيرادات الضريبية المقدرة في مشروع موازنة عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حوالي ٧.٥١ مليار جنيه يمثل نحو ٥٣% ، ٤٦,٤% من إجمالي الإيرادات الجارية وإجمالي إيرادات الموازنة العامة على الترتيب . وهو الأمر الذي يضع الكثير من القيود على واضعي السياسة المالية بشأن السعي لتنمية تلك الموارد بصورة كبيرة ، نظراً لما قد يترتب على المبالغة في استخدام الأدوات الضريبية من آثار سلبية على الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والاستهلاكية بالمجتمع ، ومن ثم على معدلات النمو الاقتصادي ككل . لذا فإنه من الطبيعي أن تسمح الحكومات بمعدلات مقبولة من العجز في الموازنة العامة للدولة كأحد الأدوات المالية التوسعية في حالات الركود والتباطؤ الاقتصادي .

وتجدر الإشارة إلى أن الإصدار النقدي يعتبر من أسوأ وسائل تمويل الإنفاق العام لما قد يصاحبه من آثار تضخمية وتشوهات في هياكل الأسعار ، وكذا إضعاف الثقة في السياسات النقدية والمالية والاقتصادية للدولة . حيث وضع برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري في مقدمة أولوياته هدف وقف استخدام أسلوب الإصدار كأداة لتمويل عجز الموازنة العامة .

مما سبق يتضح أن الاقتراض من الأسواق والمؤسسات المالية يعتبر البديل الأفضل نسبياً لتمويل العجز في الموازنة وحشد الموارد اللازمة لتمويل مشروعات البنية الأساسية وعمليات التنمية بشكل عام لما يحققه من بعض المزايا مثل : توفير التمويل اللازم لتغطية الإنفاق العام من موارد حقيقية غير تضخمية ، وتوفير بديل مناسب للتوسع في الاقتراض الأجنبي وما يصاحبه من نزوح للموارد القومية خارج البلاد . ولكن يكتنف هذا الأسلوب العديد من السلبيات والتي يمكن حصرها في التالي : ترحيل الأعباء من جيل ليجعلها جيل لاحق ، كما أنه يعد أداة سهلة نسبياً لحشد الموارد وهو الأمر الذي قد يقود إلى سوء توزيعها ، يؤدي إلى منافسة القطاع الخاص على حجم المعروض من المدخرات

المحلية ، ومن ثم قد يؤدي الإفراط في تزايد الدين العام الداخلي إلى رفع أسعار الفائدة وبالتالي التأثير سلباً على عمليات الاستثمار ، توفير المناخ المناسب للبنك المركزي لخلق حزمة من الأدوات المالية الملائمة لممارسة عمليات السوق المفتوح في تنفيذ سياسته النقدية ، حيث يقوم البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية بكميات كبيرة بما يؤدي إلى التأثير على حجم السيولة المتاحة في البنوك ، وعلى أسعار الفائدة السائدة في السوق . الأمر الذي يؤثر في قدرة البنك في منح الائتمان بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية السائدة ، حيث يتطلب الأمر الحد من منح الائتمان في أوقات التضخم الشديد ، والتوسع في منح الائتمان في أوقات الكساد .

ويشير الجدول رقم (١) بالملحق ، إلى تطور الدين العام المحلي خلال الفترة (٢٠٠٢.١٩٩٠) ، ومنه يتضح أن حجم الدين العام المحلي ، قد تراوح بين أدنى بلغ حوالي ٩.٥٧ مليار جنيه ، وحد أعلى بلغ حوالي ٨.٣٢٩ مليار جنيه ، وذلك في عامي ١٩٩٠ ، ٢٠٠٢ ، وبزيادة بلغت نحو ٥٠.٣٣٤% عما كانت عليه في عام ١٩٩٠ . وتبين من الجدول رقم (١.١) ، أن إجمالي الدين العام المحلي ، يأخذ اتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوياً إحصائياً . حيث بلغ متوسط التزايد السنوي حوالي ٤.١٩ مليار جنيه ، وبمعدل تزايد بلغ نحو ٢.١١% من متوسط القيمة النقدية للدين العام المحلي خلال الفترة (٢٠٠٢.١٩٩٠) . ويفسر معامل التحديد (٢) ، أن نحو ٩٣% من التغيرات الحادثة في القيمة النقدية للدين العام المحلي ، إنما ترجع للعوامل الاقتصادية والفنية التي سادت ظروف الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة ، والتي يعكسها متغير الزمن . في حين قدرت القيمة النقدية للنتائج المحلي بحوالي ٧.٢٣٣ مليار جنيه كمتوسط للفترة (٢٠٠٢.١٩٩٠) ، وذلك بعد أدنى بلغ حوالي ١.٩٦ مليار جنيه ، وحد أعلى بلغ حوالي ٥.٣٨٧ مليار جنيه ، وذلك في عامي ١٩٩٠ ، ٢٠٠٢ ، وبزيادة بلغت نحو ٢.٣٠٣% عما كانت عليه في عام ١٩٩٠ . كما يتبين من الجدول رقم (١.١) ، أن إجمالي القيمة النقدية للنتائج المحلي ، تأخذ اتجاهاً متزايداً ومعنوياً إحصائياً . حيث بلغ متوسط التزايد السنوي حوالي ٧.٢٤ مليار جنيه ، وبمعدل تزايد بلغ ٧.١٠% من متوسط القيمة النقدية للنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٢.١٩٩٠) . ويفسر معامل التحديد (٢) ، أن نحو ٩٩% من التغيرات الحادثة في القيمة النقدية للنتائج المحلي الإجمالي ، إنما ترجع للعوامل الاقتصادية والفنية التي سادت ظروف الإنتاج خلال فترة الدراسة ، والتي يعكسها متغير الزمن .

مما سبق يتضح أن معدل نمو الدين العام المحلي بلغ نحو ٢.١١% سنوياً ، في حين بلغ معدل نمو النتائج المحلي الإجمالي نحو ٣.١٠% . الأمر الذي يشير إلى

تزايد الدين العام المحلي بمعدلات أكبر من تلك المحققة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٢) ، ومن ثم تزايد الدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٧٩% عام ١٩٩٠ إلى نحو ١٠٨٥% عام ٢٠٠٢ .
 • جدول رقم (١) بالملحق .

ويتقسيم فترة الدراسة إلى فترتين مختلفتين ، الأولى (١٩٩٢-١٩٩٦) ، والتي اتسمت ببطء معدل نمو الدين العام المحلي مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ومن ثم تراجع الدين العام كنسبة من الناتج المحلي من نحو ٧٦,٢% عام ١٩٩٢ إلى نحو ٦٠,٦٥% عام ١٩٩٦ . والفترة الثانية (١٩٩٧-٢٠٠٢) ، والتي اتسمت بتزايد معدل نمو الدين العام المحلي مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ومن ثم تزايد الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٤٠,٦٦% عام ١٩٩٧ إلى نحو ١٠٨٥% عام ٢٠٠٢ . وفي ظل هذا التزايد في الدين المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، الأمر الذي يجعل من الضروري دراسة مكونات هذا الدين وكذلك الجهات الرئيسية الدائنة ، لما لذلك من أهمية في إلقاء الضوء على الوضع الحالي للدين العام المحلي ، ومن ثم وضع بعض الحلول والمقترحات التي من شأنها المساعدة في وضع أسس مواجهة النمو المتزايد لهذا الدين .

جدول رقم (١ - ١) : دلالتى الاتجاه الزمنى العام للقيمة النقدية للدين العام المحلى ، والناتج المحلى الإجمالى لجمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٢)

م	البيان	المعدلة	ر	ر	ف	ص-	متوسط الزيادة أو النقص (%)
١	القيمة النقدية للدين العام المحلى	ص ^٨ - ر ^{١٣} = ١٩,٤ + ٢٧,١ من ر ^{١٢} . ٠٠ (١٢,٠٣)	٠,٩٦	٠,٩٣	٠,١٤٤,٦٦	١٧٢,٧	١١,٦
٢	القيمة النقدية للناتج المحلى الإجمالى	ص ^٨ - ر ^{١٣} = ٢٤,٧ + ٦٣,١ من ر ^{١٢} . ٠٠ (٥٤,١٦)	٠,٩٩	٠,٩٨	٠,٢٢٩٢٧,٩	٢٣٣,٧	١٠,٣

حيث ص^٨ هـ = القيمة التقديرية لكل من الدين المحلي والناتج المحلي الإجمالي بالمليار جنيه ، من المتغير المناظر في السنة هـ ، س = متغير الزمن ، هـ = ١ ، ٢ ، ٠٠٠٠٠٠ ، ١٣ ، ر ، ر^٢ ، ف ، ص- ، معدل الزيادة أو النقص ، تعني على التوالي معامل الارتباط ، معامل التحديد ، قيمة (ف) المحسوبة ، متوسط الظاهرة خلال فترة الدراسة ، ب / ص- - ١٠٠ ، (xx) المعنوية عند ٠,١٠ ، أما الأرقام بين الأقواس فتعبر عن قيمة (ت) المحسوبة .

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (١) بالملحق .

ثانياً : مكونات الدين العام المحلي لجمهورية مصر العربية :

يشكل الدين المحلي الحكومي الجزء الأكبر من مكونات الدين العام المحلي ، ومن ثم فإن تطور حجمه وهيكله يؤثر بشكل كبير على حجم وأعباء الدين العام المحلي ككل .

ويشير الجدول رقم (٢) بالملاحق ، إلى تطور القيمة النقدية للدين المحلي الحكومي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠) ، ومنه يتضح أن القيمة النقدية للدين المحلي الحكومي ، قد تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٨١ مليار جنيه يمثل نحو ٦.٧٦% من إجمالي الدين العام المحلي ، وحد أعلى بلغ حوالي ٢.٢٢١ مليار جنيه تمثل نحو ١.٦٧% من إجمالي الدين العام المحلي ، وذلك في عامي ١٩٩٢ ، ٢٠٠٢ ، الأمر الذي يتضح منه أنه بالرغم من تزايد القيمة المطلقة للدين المحلي الحكومي ، إلا أن أهميته النسبية في إجمالي الدين العام المحلي تتناقص خلال فترة الدراسة . كما يتبين من الجدول رقم (٢) ، أن إجمالي القيمة النقدية للدين المحلي الحكومي ، تأخذ اتجاهها عاماً متزايداً ومعنوياً إحصائياً . حيث بلغ متوسط التزايد السنوي حوالي ١.١٣ مليار جنيه ، وبمعدل تغير بلغ حوالي ٦.١١% من متوسط القيمة النقدية للدين المحلي الحكومي خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٢) . ويفسر معامل التحديد (٢) ، أن نحو ٩٤% من التغيرات الحادثة في القيمة النقدية للدين المحلي الحكومي ، إنما ترجع للعوامل الاقتصادية والفنية التي سادت ظروف الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة ، والتي يعكسها متغير الزمن ٠٠٠ هذا وتتمثل أهم مكونات الدين المحلي الحكومي في التالي :

[١] سندات على الخزانة العامة :

تمثل السندات الحكومية قروضاً تحصل عليها الحكومات من الأفراد والهيئات مثل البنوك وشركات التأمين لأغراض متعددة يأتي في مقدمتها تمويل خطط التنمية الاقتصادية والحد من التضخم وتمويل الجهود الحربية . في حالة الحرب . وتصنف السندات وفقاً لأجلها إلى ثلاثة أنواع : قصيرة الأجل (أقل من خمس سنوات) ، ومتوسط الأجل (٥ - ٢٠ سنة) ، وطويلة الأجل والتي يستحق سدادها بعد مدة تتجاوز عشرين سنة .

ويشير الجدول رقم (٢) بالملاحق، إلى تطور إجمالي قيمة السندات على الخزانة العامة خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٢) ومنه يتضح أن إجمالي القيمة النقدية للسندات على الخزانة ، قدر بحوالي ٧.٤٨ مليار جنيه كمتوسط لتلك الفترة . وذلك بحد أدنى بلغ حوالي ٤.٣٥ مليار جنيه يمثل نحو ٩.٢٥% من إجمالي القيمة النقدية للدين المحلي الحكومي ، وحد أعلى بلغ حوالي ١.١١٣ مليار جنيه يمثل نحو ١.٥١% من إجمالي القيمة النقدية للدين المحلي الحكومي ، وذلك في عامي ١٩٩٨ ، ٢٠٠٢ . ومن ناحية أخرى يتضح من بيانات نفس الجدول أن هناك تراجعاً في الأهمية النسبية للسندات على الخزانة العامة لإجمالي الدين المحلي الحكومي خلال نفس الفترة لتصل إلى نحو ٨.٢٤% في عام ٢٠٠٠ ، مقارنة بنحو ٥.٥٢% في عام ١٩٩٢ . في حين حدث ارتفاع في القيمة المطلقة

لقيمة تلك السندات مما أدى إلى زيادة أهميتها النسبية في إجمالي الدين المحلي الحكومي لتبلغ نحو ١.٤٧% ، ٥١,١% خلال عامي ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، وذلك بما يتماشى مع السياسة المعلنة للدولة والرامية إلى إعادة هيكلة الدين العام المحلي بما يحقق استبدال مكونات الدين العام قصيرة الأجل عالية التكلفة بأخرى متوسطة وطويلة الأجل منخفضة التكلفة . حيث تم إصدار صكوك على الخزانة العامة لصالح البنك المركزي بقيمة بلغت ٠.٥١ مليار جنيه لمدة عشرة سنوات خلال شهري مارس ويونيو ٢٠٠١ . ويبدو أنه في ظل التزايد المستمر في قيمة أذون الخزانة المصدرة . كما سيتضح فيما بعد خلال نفس الفترة وهي بطبيعتها أداة قصيرة الأجل . فإن الزيادة المشار إليها في حجم السندات المصدرة خلال العامين الأخيرين يمكن ربطها . بصورة أو بأخرى . بالزيادة المحققة في صافي قيمة أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفي خلال نفس الفترة . حيث ارتفع صافي قيمة تلك الأرصدة من حوالي ٢.٢ مليار جنيه (رصيد دائن) في عام ٢٠٠٠ ليصل إلى حوالي ٣٩,٩ مليار جنيه ، ٥٨,٥ مليار جنيه خلال عامي ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على الترتيب . الأمر الذي يشير إلى توجيه جزء كبيراً من حصيلة تلك السندات كإيداعات لدى الجهاز المصرفي ، ومن ثم يدور التساؤل حول مغزى تلك الإصدارات الكبيرة من السندات في وقت عانى فيه السوق من نقص السيولة .

[ب] الاقتراض من بنك الاستثمار :

وهي القروض التي تحصل عليها الحكومة من بنك الاستثمار القومي للمساهمة في تمويل خطط الدولة للتنمية ، وتعد أحد مصادر الاقتراض المحلي للحكومة .

ويتضح من الجدول رقم (٢) بالملحق ، أن القيمة النقدية للقروض الحكومية من بنك الاستثمار الحكومي خلال الفترة (٢٠٠٢.١٩٩٢) ، قد يراوحت بين أدنى بلغ حوالي ٨.١٥ مليار جنيه يمثل نحو ٥.١٩% من إجمالي الدين المحلي الحكومي ، وحد أعلى بلغ حوالي ١١٣,٨ مليار جنيه يمثل نحو ٤.٥١% من إجمالي الدين المحلي الحكومي ، وذلك في عامي ١٩٩٢ ، ٢٠٠٢ . كما تبين من الجدول رقم (٢.٢) ، أن إجمالي القروض الحكومية من بنك الاستثمار القومي ، يأخذ اتجاهها عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً حيث بلغ متوسط التزايد السنوي حوالي ٠.١٠ مليار جنيه ، وبمعدل تغير بلغ حوالي ١.١٩% من متوسط القيمة النقدية لقروض الحكومة من بنك الاستثمار القومي خلال الفترة (٢٠٠٢.١٩٩٢) . ويفسر معامل التحديد (٢) ، أن نحو ٩٨% من التغيرات الحادثة في القيمة النقدية لقروض الحكومة من بنك الاستثمار القومي ، إنما ترجع للعوامل الاقتصادية والفنية التي سادت ظروف الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة ، والتي يعكسها متغير الزمن .

[ج] الأذون على الخزانة العامة للدولة :

تعد أذون الخزانة أحد أدوات الاقتراض قصير الأجل من قبل الحكومات ، وعادة ما يتراوح آجالها بين (١٨٢،٩١ ، ٣٦٤ يوماً) ، حيث تطرح الحكومة هذه الأذون في سوق الأوراق المالية للاكتتاب أو لتقديم العطاءات من المؤسسات المختلفة في صورة مناقصات علي سعر الفائدة . وقد أصدرت هذه الأذون لأول

مرة في بريطانيا عام ١٨٧٧ ، في حين بدأت الحكومة المصرية في الأخذ بتلك الأداة بصورة موسعة ومنظمة منذ عام ١٩٩١ كأحد الأدوات المالية الفعالة في إطار برنامج سياسة الإصلاح الاقتصادي المصري . وتصدر هذه الأذون بهدف :

- (1) تمويل عجز الموازنة العامة للدولة : حيث اشتمل برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري على حزمة من السياسات المالية جاء في مقدمة أهدافها السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة في حدود مقبولة ، وكذا الاعتماد على الموارد الحقيقية في تمويل النفقات عوضاً عن اللجوء إلى عمليات الإصدار النقدي .
- (2) التأثير على حجم السيولة المتاحة بالأسواق : وذلك من خلال التوسع في إصدار أذون الخزانة وذلك في حالة وجود فائض سيولة ، أو التوسع في عمليات الريبو . عمليات إعادة شراء أذون الخزانة . في حالة نقص السيولة .

ويشير الجدول رقم (٢) بالملحق ، إلى أن القيمة النقدية للأذون على الخزانة العامة للدولة خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٢) ، قدرت بحوالي ٢.٢٦ مليار جنيه كمتوسط لتلك الفترة . وذلك بحد أدنى بلغ حوالي ١.١٧ مليار جنيه يمثل نحو ١.٢١% من إجمالي قيمة الدين المحلي الحكومي ، وحد أعلى بلغ حوالي ٠.٤٠ مليار جنيه يمثل نحو ١.١٨% من إجمالي قيمة الدين المحلي الحكومي وذلك في عامي ١٩٩٢ ، ٢٠٠٢ ، وبزيادة بلغت نحو ١٣٣,٩% عما كانت عليه في عام ١٩٩٢ . كما تبين من الجدول رقم (٢.٢) ، أن إجمالي أذون الخزانة ، تأخذ اتجاهها عاما متزايدا ولكنه غير معنوي إحصائيا ،

ومن ناحية أخرى فقد أمكن تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث فترات . الفترة الأولى (1991-1٩٩٥) والتي شهدت زيادة مستمرة في القيمة المطلقة لأرصدة أذون الخزانة ، حيث بلغت قيمتها في عام ١٩٩١ حوالي ٠.٤ مليارات جنيه ، وصلت إلى حوالي ٩.٣٦ مليار جنيه عام ١٩٩٥ ، بزيادة بلغت نحو ٥.٨٢٢% عما كانت عليه في عام ١٩٩١ . وقد تزامن هذا التزايد في قيمة أذون الخزانة مع تراجع القيمة المطلقة للعجز في الموازنة العامة للدولة ، حيث بلغت قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة حوالي ٠.١٠ مليارات جنيه في عام ١٩٩١ ، ليصل إلى حوالي ٥.٢ مليار جنيه في عام ١٩٩٥ ، ويتناقص بلغ نحو ٧٥% عما كان عليه في عام ١٩٩٠ . جدول رقم (٣) بالملحق . ويمكن إرجاع السبب في انخفاض قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة إلى الزيادة في موارد النقد الأجنبي التي حصلت عليها مصر خلال تلك الفترة من :

- (1) الموافقة على إعادة جدولة ٥٠% من ديون مصر الخارجية على ثلاث مراحل وفقاً لاتفاقية نادي باريس و١٧ دولة دائنة في ٢٥ مايو ١٩٩٠ .
- (2) إعفاء مصر من حوالي ٢.٦ مليار دولار ديون مستحقة لدول الخليج العربي ، وحوالي ١.٧ مليار دولار ديون عسكرية أمريكية .
- (3) تزايد الموارد السياحية .
- (4) زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج بالعملة الأجنبية .
- (5) تحقيق فائض في ميزان المدفوعات .

الأمر الذي يفسر أن إصدار تلك الأذون استهدف في المقام الأول إلى ضبط التوسع النقدي بالأسواق ومن ثم السيطرة على معدلات التضخم . أما الفترة الثانية (1996-٢٠٠٠) ، والتي شهدت تذبذباً في القيمة المطلقة لتلك الأذون ارتفاعاً وانخفاضاً . ومن الجدير بالذكر أنه بالرغم من حدوث تراجع كبير في قيمة الأذون المصدرة خلال عامي ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ ، نجد أن هناك زيادة في قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة خلال نفس العامين مقارنة بالأعوام السابقة . جدول رقم (٣) بالملحق وهو ما يمكن تفسيره بأزمة نقص السيولة التي عانى منها الاقتصاد المصري بصورة واضحة خلال تلك الفترة . أما الفترة الثالثة (٢٠٠٢-٢٠٠١) ، فقد شهدت تزايداً في القيمة المطلقة لأذون الخزنة ، وهو ما تزامن مع استمرار العجز في الموازنة العامة للدولة انعكاساً للسياسة التوسعية التي انتهجتها الحكومة لتتجاوز حالة التباطؤ في النمو التي يعانها الاقتصاد المصري .

د] السندات السيادية الدولارية المتداولة بالخارج :

تمثل السندات الدولارية قروضاً على الحكومة تجاه حائزي تلك السندات من مؤسسات خارجية ومحلية . وسوف يقتصر هذا البحث على حياة المؤسسات المالية المقيمة في مصر (الجهاز المصرفي وقطاع التأمين) لكون تلك الحيازات هي التي تدرج فقط ضمن الدين العام المحلي ، وتتنوع وفقاً لآجالها الزمنية ما بين - سندات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل - هذا ويتباين سعر الفائدة المفروضة على تلك السندات بما يعكس الجدارة الائتمانية للدولة المصدرة لها وثقة المجتمع الدولي في اقتصادياتها . حيث يحسب سعر الفائدة للسندات الدولارية المصدرة عبر نظام خاص من النقاط مقارنة بسعر العائد على سندات الخزنة الأمريكية بما يعكس الأوضاع الاقتصادية في الدولة المصدرة لها ، وفي هذا الإطار فقد طرحت السندات الدولارية لمدة خمس سنوات بسعر فائدة يزيد بمقدار ٢٧٥ نقطة عن سعر الفائدة على سندات الخزنة الأمريكية وقت الطرح ، في حين جاء سعر الفائدة على السندات لمدة عشر سنوات بما يزيد بمقدار ٢٢٥ نقطة عن سعر الفائدة على سندات الخزنة الأمريكية

ويتضح من الجدول رقم (٢) بالملحق ، أن القيمة النقدية للقروض الحكومية من السندات السيادية الدولارية المتداولة بالخارج خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٢) ، قدرت بحوالي ٨.٦ مليار جنيه كمتوسط لتلك الفترة ، وذلك بحد أدنى بلغ حوالي ٩.٦ مليار جنيه يمثل نحو ٥.٨% من إجمالي الدين المحلي الحكومي ، وحد أعلى بلغ حوالي ٤.٩ مليار جنيه يمثل نحو ٢.٤% من إجمالي الدين المحلي الحكومي وذلك في عامي ١٩٩٢ ، ٢٠٠٢ . كما يتبين من الجدول رقم (٢.٢) ، أن إجمالي القروض الحكومية من السندات السيادية الدولارية المتداولة بالخارج ، تأخذ اتجاهها عاماً متزايداً ولكنه غير معنوي إحصائياً .

- وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من موضوعية الأهداف المعلنة بشأن تلك السندات والتي تتمثل في :
- (1) تغطية الفجوة التمويلية حتى يمكن تحقيق معدلات نمو عالية ، خاصة في ظل قصور المدخرات المحلية على تغطية معدل الاستثمار المطلوب .
 - (2) وضع مصر على خريطة الاستثمارات العالمية وتأكيد قدرتها على جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية .
 - (3) إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للجوء لتلك السوق للحصول على العملات الأجنبية اللازمة لتمويل مشروعاته بناءً على سعر فائدة معياري معروف وتخفيف الأعباء على السوق المحلية .
 - (4) التواجد على الساحة المالية العالمية مما يعكس نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري .

إلا أن استخدام تلك السندات بصورة أساسية في تدعيم احتياطات الدولة من العملة الأجنبية ينطوي على أن أعباء خدماتها أضحت تشكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة للدولة مقارنة بالعائد في ظل التراجع الكبير في عوائد أذون الخزانة الأمريكية التي تمثل القناة الرئيسية لاستثمار رصيد الاحتياطات

[و] سندات الطاقة البديلة :

تصدر سندات الطاقة البديلة مقابل ما تودعه هيئة البترول من دخول البترول في حسابات الحكومة لدى البنك المركزي ، أو مقابل ما يتحقق عن تلك الودائع من عائد .

ويشير الجدول رقم (٢) بالملحق ، إلى تطور إجمالي سندات الطاقة البديلة خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٢) ، ومنه يتضح أن إجمالي سندات الطاقة البديلة ، قدر بحوالي ٦.٢ مليار جنيه كمتوسط لتلك الفترة ، وذلك بعد أدنى بلغ حوالي ٠.٤ مليارات جنيه تمثل نحو ٩.٤% من إجمالي الدين المحلي الحكومي ، وحد أعلى بلغ حوالي ٤.٥ مليارات جنيه يمثل نحو ٢.٤% من إجمالي الدين المحلي الحكومي ، وذلك في عامي ١٩٩٢ ، ١٩٩٧ . الأمر الذي يتضح معه تراجع الأهمية النسبية لتلك السندات لإجمالي الدين المحلي للحكومة خلال نفس الفترة . كما يلاحظ من نفس الجدول أن الرصيد الخاص بتلك السندات تلاشى من مكونات الدين العام للحكومة منذ عام ١٩٩٨ ، حيث صدر قانون ربط الموازنة العامة للدولة رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٨ ، والتي ألزمت المادة التاسعة منه الهيئة المصرية العامة للبترول برد تلك السندات لوزارة المالية مقابل قيام الأخيرة برد ودیعة الطاقة البديلة لدى البنك المركزي المصري بالنقد الأجنبي لتصبح باسم الهيئة ، ويتم استثمار هذه الوديعة بمعرفة البنك المركزي لصالح هيئة البترول دون إصدار أية سندات جديدة على الخزانة العامة ، وعلى أن يتم إضافة صافي العائد على هذا الاستثمار إلى أصل الوديعة ، ويحظر التصرف فيها أو في

جدول رقم (٢ - ٢) : ذاتي الاتجاه الزمني العام للقيمة النقدية للدين المحلي الحكومي ، والقيمة النقدية للاقتراض من بنك الاستثمار القومي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٢)

م	البون	لمعنة	ر	ر	فا	ص-	متوسط الزيادة أو النقص (%)
١	قيمة القديسة للدين العام المحلي الحكومي	ص ^أ - ر ^أ = ١٢,١ + ٥٥,٢ * (١١,٨٢)	٠,٩٧	٠,٩٤	٠,١٣٩,٦٣	١١٣,٣	١١,٦
٢	قيمة قديسة لاقتراض من بنك الاستثمار القومي	ص ^أ - ر ^أ = ١٠,٠ + ١٠,٣٥ * (١٨,٠)	٠,٩٩	٠,٩٩	٠,٠٣٢٤	٥٢,٤	١٩,١

العائد المضاف إليها إلا في الاغراض المحددة في القانون السابق .

حيث أن ص^أ ه = القيمة التقديرية لكل من الدين المحلي الحكومي والاقتراض من بنك الاستثمار بالمليار جنيه ، من المتغير المناظر في السنة ه ، س = متغير الزمن ، ه = ١ ، ٢ ، ٠٠٠٠٠٠ ، ١٣ ، ر ، ٢ ، ف ، ص- ، معدل الزيادة أو النقص ، تعني على التوالي معامل الارتباط ، معامل التحديد ، قيمة (ف) المحسوبة ، متوسط الظاهرة خلال فترة الدراسة ، ب / ص- = ١٠٠ (× ×) ، المعنوية عند ٠.١٠ . أما الأرقام بين الأقواس فتعبر عن قيمة (ت) المحسوبة .

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (٢) بالملحق .

ثالثاً : مديونية الهيئات الاقتصادية العامة :

تعد الهيئات الاقتصادية - وفقاً للتعديلات المتضمنة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ ، وحدات مستقلة ذات شخصية اعتبارية تتمتع باستقلال إداري ومالي ، ومن ثم فإنه من المفترض أن تحقق تلك الهيئات حالة من التوازن بما يكفل تغطية نفقاتها من مواردها الذاتية - هذا ويبلغ عدد الهيئات الاقتصادية ٦١ هيئة تغطي ١٤ قطاعاً من قطاعات النشاط الاقتصادي : قطاع الزراعة والري (٤ هيئات) ، قطاع الصناعة والبتترول (٤ هيئات) ، قطاع الكهرباء والطاقة ، والمال والاقتصاد (هيئتان) ، قطاع الإسكان والتشييد (١٦ هيئة) ، قطاع الخدمات الصحية والدينية والقوى العاملة (٦ هيئات) قطاع الثقافة والإعلام (هيئة واحدة) ، قطاع السياحة (هيئتان) ، قطاع الدفاع والعدالة (هيئتان) ، قطاع التأمينات والشؤون الاجتماعية (٤ هيئات) .

ويشير الجدول رقم (٤) بالملحق ، إلى تطور مديونية الهيئات الاقتصادية المصرية خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٢) ، ومنه يتضح أن القيمة النقدية لتلك المديونية ، قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٧.٩ مليار جنيه تمثل نحو ٢.٩% من إجمالي الدين العام المحلي ، وحد أعلى بلغ حوالي ٧.٤١ مليار جنيه يمثل نحو ٣.١٤% من إجمالي الدين العام المحلي وذلك في عامي ١٩٩٢ ، ٢٠٠١ . كما يتبين من الجدول (٢.٢) ، أن إجمالي مديونية الهيئات الاقتصادية ، يأخذ اتجاهها عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً . حيث بلغ متوسط التزايد السنوي

حوالى ٥.٣ مليار جنيهه ، وبمعدل تزايد بلغ نحو ٧.١٦% من متوسط القيمة النقدية لمديونية الهيئات الاقتصادية المصرية خلال الفترة (١٩٩٢.٢٠٠٢) ، ويفسر معامل التحديد (٢) ، أن نحو ٩٤% من التغيرات الحادثة في القيمة النقدية لمديونية الهيئات الاقتصادية ، إنما ترجع للعوامل الاقتصادية والفنية التي سادت ظروف الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة ، والتي يعكسها متغير الزمن .

ومن ناحية أخرى فإنه يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين مختلفتين : الأولى (١٩٩٩.٩2) حيث تتسم تلك الفترة بتزايد الأهمية النسبية لمديونية الهيئات الاقتصادية في إجمالي الدين العام المحلي ، حيث بلغت تلك النسبة نحو ١٠.١٦% مقارنة بنحو ٢.٩% عام ١٩٩٢ . أما الفترة الثانية (٢٠٠٠.٢٠٠٢) ، والتي تميزت بتراجع الأهمية النسبية لمديونية الهيئات الاقتصادية في إجمالي الدين العام لتصل إلى نحو ١٢.٥% عام ٢٠٠٢ ، بعد أن كانت تمثل نحو ٣.١٥% عام ٢٠٠٠ .

كما يتضح من الجدول رقم (٤) بالملاحق ، أن القيمة النقدية لمديونية الهيئات الاقتصادية من بنك الاستثمار القومي خلال الفترة (١٩٩٠.٢٠٠٢) ، قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالى ٤.٨ مليار جنيهه ، وحد أعلى بلغ حوالى ١.٤٧ مليار جنيهه وذلك في عامي ١٩٩٠ ، ٢٠٠٢ ، وبزيادة بلغت نحو ٧.٤٦% عما كانت عليه في عام ١٩٩٠ . ويتبين من الجدول رقم (٣.٣) ، أن إجمالي القيمة النقدية لمديونية الهيئات الاقتصادية من بنك الاستثمار القومي ، تأخذ اتجاهًا عامًا متزايداً ومعنوي إحصائياً . حيث بلغ متوسط التزايد السنوي حوالى ٧٥.٣ مليار جنيهه ، وبمعدل تزايد بلغ نحو ٨.١٣% من متوسط القيمة النقدية لمديونية الهيئات الاقتصادية من بنك الاستثمار القومي خلال الفترة (١٩٩٠.٢٠٠٢) (ويفسر معامل التحديد (٢) ، أن نحو ٩٨% من التغيرات الحادثة في القيمة النقدية لمديونية الهيئات الاقتصادية من بنك الاستثمار القومي ، إنما ترجع للعوامل الاقتصادية والفنية التي سادت ظروف الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة ، والتي يعكسها متغير الزمن .

مما سبق يتضح أن القيمة النقدية لمديونية الهيئات الاقتصادية ، قد تراجعت بحوالى ٦.٠ مليار جنيهه ، وهو الأمر الذي يعزى إلى زيادة صافي أرصدة الهيئات الاقتصادية لدى الجهاز المصرفي . حيث شهد نفس العام تزايداً اقتراناً تلك الهيئات من بنك الاستثمار القومي بحوالى ١.٢ مليار جنيهه ، وذلك مقارنة بعام ٢٠٠١ . كما أن عام ١٩٩٩ شهد تحقيق أكبر معدل نمو في القيمة المطلقة لمديونية الهيئات الاقتصادية بنسبة بلغت نحو ٤.٥٠% عما كانت عليه في عام ١٩٩٨ . وهو الأمر الذي جاء انعكاساً لما شهدته نفس العام من تحقيق أكبر زيادة مطلقة في قيمة قروض تلك الهيئات من بنك الاستثمار القومي بالاقتران مع

جدول رقم (٣ - ٣) : دلالتى الاتجاه الزمنى العام للقيمة النقدية لمديونية الهيئات الاقتصادية ، والقيمة النقدية لمديونية الهيئات الاقتصادية من بنك الاستثمار القومي بالمليار جنيه خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٢)

م	البيان	المعادلة	ر	ر	ف	ص -	متوسط الزيادة أو النقص (%)
١	القيمة النقدية لمديونية الهيئات الاقتصادية	ص ^أ = ٣,٥ + ٣,٧ من - • • (١٢,٦٣)	٠,٩٧	٠,٩٥	• • ١٥٩,٤٣	٢٠,٩	١٦,٧
٢	القيمة النقدية لمديونية الهيئات الاقتصادية من بنك الاستثمار القومي	ص ^أ = ٣,٧٥ + ٢,٣ من - • • (٢٦,٦٥)	٠,٩٩	٠,٩٨	• • ٨٧٩,١	٢٧,٢	١٢,٩

تحقيق أكبر تراجع في صافي أرصدها لدى الجهاز المصرفي في نفس العام .
حيث أن ص^أ ه = القيمة التقديرية لكل من مديونية الهيئات الاقتصادية ، ومديونية الهيئات الاقتصادية من بنك الاستثمار القومي بالمليار جنيه ، من المتغير المناظر في السنة ه ، س = متغير الزمن ، ه = ١ ، ٢ ، ٠٠٠٠٠ ، ١١ ، ر ، ر ، ف ، ص- ، معدل الزيادة أو النقص ، تعني على التوالي معامل الارتباط ، معامل التحديد ، قيمة (ف) المحسوبة ، متوسط الظاهرة خلال فترة الدراسة ، ب / ص- _ ١٠٠ ، (xx) المعنوية عند ٠,١٠ ، أما الأرقام بين الأقواس فتعبر عن قيمة (ت) المحسوبة .

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (٤) بالملحق .

رابعاً : تطور صافي مديونية بنك الاستثمار القومي :

يتمثل صافي مديونية بنك الاستثمار القومي في إجمالي موارد بنك الاستثمار مطروحا منها مجموع القروض الممنوحة من البنك للحكومة والهيئات الاقتصادية . هذا وتدرج موارد بنك الاستثمار القومي التي لم توجه لتمويل الحكومة والهيئات الاقتصادية ضمن الدين العام المحلي في معناه الواسع ، استنادا إلى أن الجزء الأكبر منها يوجه لتمويل الشركات القابضة والوحدات التابعة لها .

ويشير الجدول رقم (٥) بالملحق ، إلى تطور مديونية بنك الاستثمار القومي خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٢) ، ومنه يتضح أن صافي مديونية بنك الاستثمار القومي ، قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٩ مليار جنيه تمثل نحو ٣.١٢% من إجمالي الدين العام المحلي ، وحد أعلى بلغ حوالي ٥.٦٧ مليار جنيه يمثل نحو ٥.٢٠% من إجمالي الدين العام المحلي وذلك في عامي ١٩٩٠ ، ٢٠٠٢ . ويتبين من الجدول (٤،٤) ، أن صافي مديونية بنك الاستثمار القومي ، تأخذ اتجاهها عاما متزايدا ومعنوياً إحصائياً . حيث بلغ متوسط التزايد السنوي حوالي ٢.٤ مليار جنيه ، وبمعدل تزايد بلغ نحو ٢.١٦% من متوسط صافي مديونية بنك الاستثمار القومي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٢) . ويفسر معامل التحديد (٢) ، أن نحو ٨٣% من التغيرات الحادثة في صافي مديونية بنك

جدول رقم (٤ - ٤) : معادلة الاتجاه الزمني العام للقيمة النقدية لصافي مديونية بنك الاستثمار القومي بالمليار جنيه خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٢)

م	البيان	المعاملات	ر	ز	ف	ص -	متوسط الزيادة أو النقص (%)
١	القيمة النقدية لصافي مديونية بنك الاستثمار القومي	ص ^٨ ر - = - ٤,٣ + ٣,٤ ر - ص ^٨ = ٠ (٧,٢٣)	٠,٩١	٠,٨٣	٠٠٥٢,٢٥	٢٦,٦	١٢,٣

الاستثمار القومي ، إنما ترجع للعوامل الاقتصادية والفنية التي سادت ظروف الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة ، والتي يعكسها متغير الزمن .

حيث أن ص^٨ = القيمة التقديرية لصافي مديونية بنك الاستثمار القومي بالمليار جنيه ، من المتغير المناظر في السنة هـ ، س = متغير الزمن ، هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ر ، ز ، ف ، ص - ، معدل الزيادة أو النقص ، تعني على التوالي معامل الارتباط ، معامل التحديد ، قيمة (ف) المحسوبة ، متوسط الظاهرة خلال فترة الدراسة ،

ب / ص - ١٠٠ ، (xx) المعنوية عند ٠,١٠ ، أما الأرقام بين الأقواس فتعبر عن قيمة (ت) المحسوبة .

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (٥) بالملحق .

ومن ناحية أخرى فإن المديونية الإجمالية لبنك الاستثمار القومي تتمثل في (قروض الحكومة والهيئات الاقتصادية من بنك الاستثمار + صافي مديونية البنك) المكون الأكبر للدين العام المحلي ، ومن ثم يكون من الضروري تناول موارد البنك بالعرض والتحليل لكونها تمثل الجهات الدائنة الحقيقية .

ويشير الجدول رقم (٦) بالملحق ، إلى تطور إجمالي موارد بنك الاستثمار القومي خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٢) ، ومنه يتضح أن القيمة النقدية لموارد بنك الاستثمار القومي ، قدرت بحوالي ٢٣.١٠٦ مليار جنيه كمتوسط لتلك الفترة ، وذلك بحد أدنى بلغ حوالي ٨.٣٠ مليار جنيه عام ١٩٩٠ ، وحد أعلى بلغ حوالي ٤.٢٢٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٢ وذلك بمعدل زيادة بلغ نحو ٦.٦٤١% عما كانت عليه في عام ١٩٩٠ . ويتبين من الجدول (٥.5) ، أن إجمالي القيمة النقدية لموارد بنك الاستثمار القومي ، تأخذ اتجاهها عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً . حيث بلغ متوسط التزايد السنوي حوالي ١.١٠ مليار جنيه ، وبمعدل تزايد بلغ نحو ٤.٩% من متوسط القيمة النقدية لموارد البنك خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٢) . ويفسر معامل التحديد (ز) ، أن نحو ٩٥% من التغيرات الحادثة في إجمالي القيمة النقدية لموارد بنك الاستثمار القومي ، إنما ترجع للعوامل الاقتصادية

والفنية التي سادت ظروف الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة ، والتي يعكسها متغير الزمن .

ويتضح من الجدول رقم (٦) بالملحق ، أن القيمة النقدية للتأمينات - صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالحكومة وصندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بقطاعي الأعمال العام والخاص - تأتي في المركز الأول من حيث أهميتها النسبية في إجمالي القيمة النقدية لموارد بنك الاستثمار القومي خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٢) بنسبة بلغت نحو ٥.٧١% من متوسط القيمة النقدية لموارد البنك والتي قدرت بحوالي ٧٦ مليار جنيه . وذلك بحد أدنى بلغ حوالي ٠٢.٢٤ مليار جنيه يمثل نحو ٩.٧٧% من إجمالي القيمة النقدية لموارد البنك ، وحد أعلى بلغ حوالي ٧.١٥٤ مليار جنيه يمثل نحو ٦٧,٧% من إجمالي القيمة النقدية لموارد البنك وذلك في عامي ١٩٩٠ ، ٢٠٠٢ . وتبين من الجدول رقم (٥ - ٥) ، أن القيمة النقدية لصناديق التأمينات ، تأخذ اتجاهها عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً . حيث بلغ متوسط التزايد السنوي حوالي ٨.١٠ مليار جنيه ، وبمعدل تزايد بلغ نحو ٢.١٤% من متوسط القيمة النقدية لصناديق التأمينات خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٢) . ويفسر معامل التحديد (٢ر) ، أن نحو ٩٧% من التغيرات الحادثة في القيمة النقدية لموارد صناديق التأمينات ، إنما ترجع للعوامل الاقتصادية والفنية التي سادت ظروف الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة ، والتي يعكسها متغير الزمن .

ويتضح من دراسة العلاقة بين القيمة النقدية لصناديق التأمينات والقيمة النقدية لموارد بنك الاستثمار القومي خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٢) ، أن درجة استجابة القيمة النقدية لصناديق التأمينات للزيادة في القيمة النقدية لموارد البنك تبلغ نحو ٦٥% سنوياً ، وقد تأكدت معنوية هذه العلاقة إحصائياً عند المستوي الاحتمالي (٠.١٠) . (جدول - ٥ (٥)) .

كما يتضح من الجدول رقم (٦) بالملحق ، أن القيمة النقدية لشهادات الاستثمار تعد أحد المكونات الرئيسية لموارد بنك الاستثمار القومي - حيث يتولى البنك الأهلي المصري إدارة شهادات الاستثمار بأنواعها المختلفة نيابة عن بنك الاستثمار القومي - تأتي في المركز الثاني من حيث أهميتها النسبية في إجمالي القيمة النقدية لموارد بنك الاستثمار القومي خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٢) بنسبة بلغت نحو ٦.٢١% كمتوسط لتلك الفترة ، والتي بلغت حوالي ٠.٢٣ مليار جنيه . وذلك بحد أدنى بلغ حوالي ١.٥ مليار جنيه يمثل نحو ٥.١٦% من إجمالي الموارد النقدية لبنك الاستثمار القومي ، وحد أعلى بلغ حوالي ٠١.٤٩

مليار جنيه يمثل نحو ٥.٢١% من إجمالي الموارد النقدية لبنك الاستثمار القومي ، وذلك في عامي ١٩٩٠ ، ٢٠٠٢ . وتبين من الجدول رقم (٥٠٥) ، أن القيمة النقدية لشهادات الاستثمار ، تأخذ اتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً ، حيث بلغ متوسط التزايد السنوي حوالي ٩.٣ مليار جنيه ، وبمعدل تزايد بلغ نحو ٩.١٦% من متوسط القيمة النقدية لشهادات الاستثمار خلال الفترة (٢٠٠٢.١٩٩٠) ، ويفسر معامل التحديد (٢) ، أن نحو ٩٧% من التغيرات الحادثة في القيمة النقدية لشهادات الاستثمار ، إنما ترجع للعوامل الاقتصادية والفنية التي سادت ظروف الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة ، والتي يعكسها متغير الزمن .

ويتضح من دراسة العلاقة بين القيمة النقدية لشهادات الاستثمار والقيمة النقدية لموارد بنك الاستثمار خلال الفترة (١٩٩٠ . ٢٠٠٢) ، أن درجة استجابة القيمة النقدية لشهادات الاستثمار للزيادة في القيمة النقدية لموارد البنك تبلغ نحو ٢٣% سنوياً ، وقد تأكدت معنوية هذه العلاقة إحصائياً عند المستوى الاحتمالي (٠.١٠) . جدول رقم (٥٠٥) .

في حين يتضح من الجدول رقم (٦) بالملاحق ، أن القيمة النقدية لودائع صندوق توفير البريد تأتي في المركز الثالث من حيث أهميتها النسبية في إجمالي القيمة النقدية لموارد بنك الاستثمار القومي بقيمة قدرت بحوالي ٥٤.٥ مليار جنيه كمتوسط للفترة (١٩٩٠ . ٢٠٠٢) ، تمثل نحو ٢.٥% من متوسط القيمة النقدية لموارد البنك خلال نفس الفترة . وذلك بحد أدنى بلغ حوالي ٨٤.٠ مليار جنيه يمثل نحو ٧.٢% من إجمالي القيمة النقدية لموارد بنك الاستثمار القومي ، وحد أعلى بلغ حوالي ١١.١٧ مليار جنيه يمثل نحو ٥.٧% من إجمالي القيمة النقدية لموارد البنك ، وذلك في عامي ١٩٩٠ ، ٢٠٠٢ . وتبين من الجدول رقم (٥٠٥) ، أن القيمة النقدية لودائع صندوق توفير البريد ، تأخذ اتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً ، حيث بلغ متوسط التزايد السنوي حوالي ٢ ، ١ مليار جنيه ، وبمعدل تزايد بلغ نحو ٧.٢١% من متوسط القيمة النقدية لودائع صندوق توفير البريد خلال الفترة (٢٠٠٢.١٩٩٠) . ويفسر معامل التحديد (٢) ، أن نحو ٨٥% من التغيرات الحادثة في القيمة النقدية لموارد صندوق توفير البريد ، إنما ترجع للعوامل الاقتصادية والفنية التي سادت ظروف الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة ، والتي يعكسها متغير الزمن .

ويتضح من دراسة العلاقة بين القيمة النقدية لودائع صندوق توفير البريد والقيمة النقدية لموارد بنك الاستثمار خلال الفترة (١٩٩٠ . ٢٠٠٢) ، أن درجة

جدول رقم (٥ - ٥) : دول الاتجاه الزمني العام للقيمة النقدية لموارد بنك الاستثمار القومي بالملايين جنيهه خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٢)

م	البيان	المعدلة	ر	ز	ف	ص-	متوسط زيادة أو نقص (%)
١	قيمة النقدية لموارد بنك الاستثمار القومي	من ٨٠٠ - ١٠٠٠ - ١٦٦٠ ج.م ** (١٥٠٠)	٠,٩٧	٠,٩٥	٠,٠٢٢٥٠	٠,٠٢٢٥٠	٩,٤
٢	قيمة نقدية لصناديق قروضات	من ١٠٠٠ - ١٠٠٠ - ١٠٠٠ ج.م ** (١٨,٤٠)	٠,٩٨	٠,٩٧	٠,٠٢٢٨,٥١	٠,٠٢٢٨,٥١	١٤,٢
٣	مداخيل بين قيمة نقدية لصناديق قروضات وقيمة نقدية لموارد بنك الاستثمار	من ٤٧٠ - ٤٧٠ - ٤٧٠ ج.م ** (٦٢,٨٠)	٠,٩٩	٠,٩٩	٠,٠٢٣٤٤,٣١	٠,٠٢٣٤٤,٣١	-
٤	قيمة نقدية للشهادات الاستثمار	من ٢,٠١ - ٤,٢ - ٢,٠١ ج.م ** (٦٠,٣٦)	٠,٩٨	٠,٩٧	٠,٠٢١٤٤,٥٢	٠,٠٢١٤٤,٥٢	١٦,٩
٥	مداخيل بين قيمة نقدية لشهادات الاستثمار وقيمة نقدية لموارد بنك الاستثمار	من ١,٦٣ - ١,٦٣ - ١,٦٣ ج.م ** (٢٢,٧٩)	٠,٩٩	٠,٩٩	٠,٠٢١٤٤,٥٢	٠,٠٢١٤٤,٥٢	-
٦	قيمة نقدية كودائع مستوفى عريضة	من ١,٠٢ - ٣,٢ - ١,٠٢ ج.م ** (٢,٩٩)	٠,٩٤	٠,٩٥	٠,٠٢٢,٩٠	٠,٠٢٢,٩٠	١١,٧
٧	مداخيل بين قيم نقدية كودائع توفير البريد وقيمة نقدية لموارد بنك الاستثمار	من ١,٠٨ - ٢,٧ - ١,٠٨ ج.م ** (١٦,٦٠)	٠,٩٧	٠,٩٦	٠,٠٢٧٥,٥٨	٠,٠٢٧٥,٥٨	-

استجابة القيمة النقدية لودائع صندوق توفير البريد للزيادة في القيمة النقدية لموارد بنك الاستثمار القومي تبلغ نحو ٨% سنوياً ، وقد تأكدت معنوية هذه العلاقة إحصائياً عند المستوي الاحتمالي (٠,١٠) جدول رقم (٥ - ٥) .

حيث أن ص^٨ هـ = القيمة التقديرية للقيمة النقدية لموارد بنك الاستثمار القومي بالمليار جنيهه ، من المتغير المناظر في السنة هـ ، س = متغير الزمن ، هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ر ، ز ، ف ، ص- ، معدل الزيادة أو النقص ، تعني على التوالي معامل الارتباط ، معامل التحديد ، قيمة (ف) المحسوبة ، متوسط الظاهرة خلال فترة الدراسة ،

ب / ص- - ١٠٠ ، (xx) المعنوية عند ٠,١٠ ، أما الأرقام بين الأقواس فتعبر عن قيمة (ت) المحسوبة .

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (٦) بالملحق .

خامساً : تطور أعباء الدين العام المحلي :

تتكون أعباء الدين العام المحلي من :

- (1) أقساط الدين العام ، وتدرج في موازنة التحويلات الرأسمالية للدولة .
- (2) فوائد الدين ، وتدرج في موازنة العمليات الجارية للدولة .

ويشير الجدول رقم (٧) بالملحق ، إلى تطور أعباء خدمة الدين العام المحلي خلال الفترة (٢٠٠٢-١٩٩٠) ، ومنه يتضح أن إجمالي أعباء خدمة الدين العام المحلي ، قدر بحوالي ٨.١٥ مليار جنيهه كمتوسط لتلك الفترة . وذلك بحد أدنى بلغ حوالي ٩.٢ مليار جنيهه يمثل نحو ٨.١٨% من إيرادات الموازنة العامة للدولة ، وحد أعلى بلغ حوالي ٢٩,٢ مليار جنيهه يمثل نحو ٥.٢٧% من إيرادات الموازنة

العامه للدولة ، وذلك في عامي ١٩٩٠ ، ٢٠٠٢ ، ويتبين من الجدول رقم (٦.٦) ؛ أن القيمة النقدية لأعباء خدمة الدين العام المحلي ، تأخذ اتجاهها عاما متزايدا ومعنوي إحصائيا ٠ حيث بلغ متوسط التزايد السنوي حوالي ٨.١ مليار جنيه ، وبمعدل تزايد بلغ نحو ٤.١١% من متوسط القيمة النقدية لأعباء خدمة الدين العام المحلي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٢) ويفسر معامل التحديد (٢) ، أن نحو ٨٩% من التغيرات الحادثة في القيمة النقدية لأعباء خدمة الدين العام المحلي ، إنما ترجع للعوامل الاقتصادية والفنية التي سادت ظروف الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة ، والتي يعكسها متغير الزمن ٠

كما يتضح من دراسة العلاقة بين القيمة النقدية لأعباء خدمة الدين العام المحلي والقيمة النقدية لإيرادات الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (١٩٩٠ -

جدول رقم (٦ - ٦) : دالتي الاتجاه الزمني العام للقيمة النقدية لأعباء الدين المحلي العام بالمليار جنيه خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٢)

م	البيسبن	المعادلة	ر	٢ر	فا	ص-	متوسط الزيادة لوفنقص (%)
١	القيمة النقدية لأعباء خدمة الدين	ص ^١ = ١.٨ + ٣.٤ ر - ١١.٤ ** (٩.٥٥)	٠.٩٥	٠.٨٩	٠.٩١	١٥.٨	١١.٤
٢	علاقة بين القيمة النقدية لأعباء خدمة الدين والقيمة النقدية لإيرادات الموازنة العامة للدولة	ص ^٢ = ٠.٣٠ + ٤.٧ ر - ٦.٦٣ ** (٦.٦٣)	٠.٩٧	٠.٩٥	٠.٩٢	-	-

(٢٠٠٢) ، أن درجة استجابة القيمة النقدية لأعباء خدمة الدين في القيمة النقدية لإيرادات الموازنة العامة للدولة تبلغ نحو ٣٠% سنويا ، وقد تأكدت معنوية هذه العلاقة إحصائيا عند المستوي الاحتمالي (٠.١٠) ٠ جدول رقم (٦) .

حيث أن ص^١ ه = القيمة التقديرية للقيمة النقدية لأعباء الدين المحلي العام بالمليار جنيه ، من المتغير المناظر في السنة ه ، س = متغير الزمن ، ه = أ ، ٢ ، ٠٠٠٠٠٠ ، ١٣ ، ر ، ر ، ٢ ، ف ، ص- ، معدل الزيادة أو النقص ، تعني على التوالي معامل الارتباط ، معامل التحديد ، قيمة (ف) المحسوبة ، متوسط الظاهرة خلال فترة الدراسة ،

ب / ص- _ ١٠٠ ، (xx) المعنوية عند ٠.١٠ ، أما الأرقام بين الأقواس فتعبر عن قيمة (ت) المحسوبة ٠

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (٧) بالمحق ٠

يتضح مما سبق ومن خلال دراسة تطور الدين العام المحلي ، وكذا خدمة أعبائه فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج الهامة والتي لعل من أهمها ٠

- (1) زيادة الدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق من نحو ٧٩% في عام ١٩٩٠ ، لتصل إلى نحو ٨٥.٠% عام ٢٠٠٢ .
- (2) زيادة متوسط نصيب الفرد من الدين العام المحلي من حوالي ١٤٣٥ جنيهاً في عام ١٩٩٠ ، لتصل إلى حوالي ٥٠٠٥ جنيهاً عام ٢٠٠٢ ، وبزيادة بلغت نحو ٢٤٨.٨% عما كانت عليه في عام ١٩٩٠ . في حين زاد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق من حوالي ١٨١٧ جنيهاً في عام ١٩٩٠ ، ليصل إلى حوالي ٥٨٨٠ جنيهاً في عام ٢٠٠٢ ، وبزيادة بلغت نحو ٢٢٣.٦% عما كانت عليه في عام ١٩٩٠ .
- (3) زيادة أعباء خدمة الدين العام المحلي كنسبة من إجمالي الإيرادات للموازنة العامة للدولة من حوالي ٨.١٨% في عام ١٩٩٠ ، لتصل إلى نحو ٥.٢٧% عام ٢٠٠٢ .

تعكس المؤشرات السابقة تفاقم أوضاع الدين العام المحلي ، وما يكتنف ذلك من مخاطر سواء على الاستقرار المالي والنقدي ، أو على قوة الاقتصاد القومي ككل ، ناهيك عن الآثار السلبية لتزايد أعباء الدين العام المحلي إلى إجمالي الإيرادات العامة ، والتي تظهر في سوء توزيع الدخل - على عكس ما تسعى إليه الدولة - إذ ينطوي هذا على اتجاه جزء كبير من الضرائب - باعتبارها المكون الرئيسي من موارد الدولة - إلى ذوي الثروات في صورة عوائد على السندات وشهادات الاستثمار وودائع التوفير بدلاً من إنفاقها لصالح الطبقات الفقيرة ، وهو ما يضعف من الأثر الاجتماعي المستهدف من الضرائب . ومن ثم يتضح أهمية السعي نحو إعادة هيكلة تلك المديونية والحد من تناميها . ولتحقيق هذا الهدف فإن هذا البحث يقترح أن يكون الحل عن طريق مجموعة من المحاور والتي من شأنها تحسين إدارة الدين العام المحلي والحد من تزايدها . والتي تتلخص في التالي :

(*) إعادة هيكلة الدين العام بما يسمح بإهلاك السندات ذات أسعار الفائدة المرتفعة ، واستبدالها بسندات وأذون بأسعار فائدة جارية منخفضة .

(*) استخدام جزء من عوائد خصخصة شركات قطاع الأعمال العام في إهلاك جزء من الدين العام المحلي بما يؤدي إلى تخفيض قيمته ، ومن ثم تخفيض أعباء خدمته .

(*) تدعيم وتطوير التنسيق بين القرارات الخاصة بإدارة الدين العام المحلي من ناحية ، وتلك المتعلقة بالسياسة النقدية من ناحية أخرى .

(*) الاستمرار في تنفيذ السياسات الاقتصادية الرامية إلى زيادة تهيئة مناخ الاستثمار في مصر ، وبصورة خاصة الاستثمار المباشر (محلي - أجنبي) ، بما يؤدي إلى زيادة معدلات نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الدولة . ومن ثم تراجع الأهمية النسبية لحجم الدين العام المحلي وأعباء خدمته لاسيما إذا نجحت الدولة في تثبيت حجم الدين أو على الأقل الحد من معدل زيادته .

(*) تشجيع القطاعين الخاصين الوطنيين والأجانب على المشاركة في مشروعات

حموده عبد العظيم محمد وآخرون : دراسة اقتصادية تحليلية لتطور الدين العام الداخلى

جدول رقم (١) : تطور قيمة الدين العام المحلى لجمهورية مصر العربية بالمليار جنيه خلال الفترة .
(١٩٩٠ - ٢٠٠٢)

السنوات	السوان	إجمالي قيمة الدين العام المحلى	فرم القومى *	إجمالي قيمة الناتج المحلى الإجمالى بالأسطر الجارية	فرم القومى *	الاموية نسبة الدين المحلى من الناتج المحلى الإجمالى (%)
١٩٩٠	٧٥,٩	—	—	٩٦,٦	—	٧٩,٠
١٩٩١	٩٧,١	٢٧,٩	٢٧,٩	١١٦,٢	١٥,٧	٨٧,٢
١٩٩٢	١٠٠,٠	٩,٢	٩,٢	١٢٩,١	٢٥,١	٧٦,٢
١٩٩٣	١١٣,٧	٧,٣	٧,٣	١٥٧,٣	١٣,١	٧٧,٣
١٩٩٤	١٢٤,٠	٩,١	٩,١	١٧٥,٠	١١,٣	٧٠,٩
١٩٩٥	١٣٤,٩	٨,٨	٨,٨	٢٠٤,٠	١٦,٦	٦٦,١
١٩٩٦	١٥٠,٤	١١,٥	١١,٥	٢٢٩,٤	١٤,٥	٦٥,٦
١٩٩٧	١٧٠,٨	١٣,٦	١٣,٦	٢٥٧,٢	١٤,١	٦٦,٤
١٩٩٨	١٨٨,٦	١٠,٤	١٠,٤	٢٧٨,١	٨,٦	٦٧,٨
١٩٩٩	٢١٧,٠	١٥,١	١٥,١	٣٠٦,١	٨,٦	٧١,٨
٢٠٠٠	٢٤٥,٥	١٣,١	١٣,١	٣٣٨,٧	١٢,١	٧٢,٥
٢٠٠١	٢٩٠,٨	١٨,٥	١٨,٥	٣٦١,٨	٦,٨	٨٠,٤
٢٠٠٢	٣٢٩,٨	١٣,٤	١٣,٤	٣٨٧,٥	٧,١	٨٥,١
متوسط الفترة	١٧٢,٧	—	—	٢٣٢,٧	—	٧٣,٦

(*) ١٩٩٠ = ١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من

- ١- المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية ، الدورة الرابعة والعشرين ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ .
- ٢- البنك المركزى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

جدول رقم (٢) : تطور قيمة الدين العام المحلى الحكومى بالمليار جنيه خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٢)

السنوات	الدين المحلى الحكومى	قيمة الدين الحكومى	مكونات الدين العام المحلى				
			سكوك الخزنة لخدمة الدين المحلى	سندات على الخزنة الوطنية	سندات على الخزنة الأجنبية لخدمة رؤوس أموال البنوك لخدمة تجارة	قيمة سندات بالعملة الأجنبية لخدمة رؤوس أموال البنوك لخدمة تجارة	أهم مكون على خزنة الحكومة لدى الجهاز المصرفى
١٩٩٠	—	—	٣٤,١	١,٢	—	—	١٢,٠
١٩٩١	—	—	٣٤,٢	٣,٨	٦,٩	٤,٠	١٥,٠
١٩٩٢	٨١,٢	٧٩,٦	٤٢,٦	٤,٠	٦,٩	١٧,١	١٥,٨
١٩٩٣	٨٧,٣	٩١,١	٤١,١	٤,٣	٧,٠	٢٠,٥	٢١,٠
١٩٩٤	٩٥,٩	٧٧,٣	٣٨,٠	٤,٦	٧,١	٢٥,٢	٢٨,٤
١٩٩٥	١٠٥,٠	٧٧,٨	٤٦,٠	٤,٩	٧,١	٢٦,٩	٣٦,٦
١٩٩٦	١١٤,٦	٧٥,٩	٣٩,٨	٥,١	٧,١	٢٧,٢	٤٤,٦
١٩٩٧	١٢٥,٥	٧٣,٥	٤٠,٤	٥,٤	٧,١	٢٢,١	٥٥,٥
١٩٩٨	١٣٦,٧	٧٢,٥	٣٥,٤	سفر	٧,١	٢٨,٠	٦٨,٩
١٩٩٩	١٤٧,٢	٦٧,٨	٤٠,٨	سفر	٧,١	٢٥,٦	٧٩,٠
٢٠٠٠	١٦٤,٤	٦٧,٠	٤٠,٨	سفر	٧,٢	٢٥,٤	٨٨,٩
٢٠٠١	١٩٤,٨	٦٧,٠	٤٦,٨	سفر	٨,٠	٢٩,٩	١٠٠,١
٢٠٠٢	٢٢٩,٢	٦٧,١	١١٣,١	سفر	٩,٤	٤٠,٠	١١٣,٨
متوسط الفترة	١١٣,٢	٦٥,٦	٤٨,٧	٢,٦	٦,٨	٢٦,٢	٥٢,٤

(-) بيانات غير متاحة

المصدر : جمعت وحسبت من :

- ١- المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية ، الدورة الرابعة والعشرين ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ .
- ٢- البنك المركزى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

جدول رقم (٣) : تطور عجز الموازنة العامة لجمهورية مصر العربية بالمليار جنيه خلال الفترة (١٩٨٤ - ٢٠٠٢)

السنوات	البيانات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	عجز الموازنة العامة	نسبة عجز الموازنة العامة للناتج المحلي الإجمالي (%)
١٩٨٤	٣١,٥	٥,٠	١٥,٩	
١٩٨٥	٣٧,٢	٥,٤	١٤,٥	
١٩٨٦	٤٢,٦	٩,٨	٢٣,٠	
١٩٨٧	٥١,٥	٩,١	١٧,٦	
١٩٨٨	٦١,٦	١٤,٤	٢٣,٤	
١٩٨٩	٧٦,٨	١٢,١	١٥,٨	
١٩٩٠	٩٦,١	١٠,٧	١١,٢	
١٩٩١	١١١,٢	١٠,٠	٩,٠	
١٩٩٢	١٣٩,١	٦,٢	٤,٤	
١٩٩٣	١٥٧,٣	٥,٥	٣,٥	
١٩٩٤	١٧٥,٠	٣,٧	٢,١	
١٩٩٥	٢٠٤,٠	٢,٥	١,٢	
١٩٩٦	٢٢٩,٤	٣,٠	١,٣	
١٩٩٧	٢٥٧,٢	٢,٣	٠,٩	
١٩٩٨	٢٧٨,١	٢,٨	١,٠	
١٩٩٩	٣٠٢,١	٨,٩	٣,٠	
٢٠٠٠	٣٣٨,٧	١٢,٠	٣,٩	
٢٠٠١	٣٦١,٨	٢٠,٠	٥,٥	
٢٠٠٢	٣٨٧,٥	٢٦,٢	٥,٧	
متوسط لفترة	١٧٥,٧	٨,٨	٥,٠	

المصدر : جمعيت وحسبت من :

- المصدر : جمعيت وحسبت من : النشرة الاقتصادية ، اعداد مختلفة ،
 ١- البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، اعداد مختلفة .
 ٢- وزارة التجارة الخارجية ، النشرة الاقتصادية ، اعداد مختلفة .

جدول رقم (٤) : تطور مديونية الهيئات الاقتصادية المصرية بالمليار جنيه خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٢)

السنوات	البيانات	البيانات	النسبة مديونية الهيئات الاقتصادية الاجمالي	مكونات مديونية الهيئات العامة الاقتصادية
١٩٩٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠٠	١٠,٠
١٩٩١	١٠,٠	١٠,٠	١٠٠	١٠,٠
١٩٩٢	٩,٧	١١,٤	٨٥	١٠,٢
١٩٩٣	١٢,٤	١٤,٧	٨٤	١١,٤ (-)
١٩٩٤	١٤,٩	١٩,١	٧٨	١٢,٣ (-)
١٩٩٥	١٥,٧	٢٢,٥	٦٩	١٤,٢ (-)
١٩٩٦	١٨,٢	٢٦,٥	٦٨	١٦,٠ (-)
١٩٩٧	٢٣,٠	٣٠,٩	٧٤	١٨,٣ (-)
١٩٩٨	٢٣,٢	٣٤,٦	٦٧	٢٠,٩ (-)
١٩٩٩	٣٤,٩	٤١,١	٨٥	٢٢,٧ (-)
٢٠٠٠	٣٧,٥	٤١,٥	٩٠	٢٤,٠ (-)
٢٠٠١	٤١,٧	٤٥,٠	٩٣	٢٦,٣ (-)
٢٠٠٢	٤٦,١	٤٧,١	٩٨	٢٧,٠ (-)
متوسط لفترة	٢٠,٩	٢٧,٢	٧٦	٢٧,٢ (-)

(-) بيانات غير متوفرة

المصدر : جمعيت وحسبت من :

- ١- المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومي للإنتاج والشؤون الاقتصادية ، الدورة الرابعة والعشرين ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ .
 ٢- البنك المركزي المصري ، النشرة الاقتصادية ، اعداد مختلفة .

حموده عبد العظيم محمد وآخرون : دراسة اقتصادية تحليلية لتطور الدين العام الداخلى

جدول رقم (٥) : تطور صافي مديونية بنك الاستثمار القومي بالمليار جنيه خلال لفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٢)

السنوات	صافي مديونية بنك الاستثمار القومى	نسبة مديونية بنك الاستثمار القومي لإجمالي الدين العام المحلي (%)
١٩٩٠	٩,٣	١٢,٣
١٩٩١	١١,١	١١,٤
١٩٩٢	١٥,١	١٤,٢
١٩٩٣	١٤,٠	١٢,٣
١٩٩٤	١٣,٢	١٠,٦
١٩٩٥	١٤,٢	١٠,٥
١٩٩٦	١٨,١	١٢,٠
١٩٩٧	٢٤,٣	١٣,١
١٩٩٨	٢٨,٧	١٥,٢
١٩٩٩	٣٤,٩	١٦,١
٢٠٠٠	٤٣,٦	١٧,٨
٢٠٠١	٥٤,٣	١٨,٧
٢٠٠٢	٦٧,٥	٢٠,٥
متوسط الفترة	٢٦,٦	١٥,٤

المصدر : جمعت وحسبت من

- ١- المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية ، الدورة الرابعة والعشرين ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ .
- ٢- البنك المركزى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

جدول رقم (٦) : تطور موارد بنك الاستثمار القومي بالمليار جنيه خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٢)

السنوات	صندوق الادخار للادخار والتوفير	صندوق الادخار للادخار والتوفير	صندوق الادخار للادخار والتوفير	صندوق الادخار للادخار والتوفير	صندوق الادخار للادخار والتوفير	صندوق الادخار للادخار والتوفير	صندوق الادخار للادخار والتوفير	صندوق الادخار للادخار والتوفير	صندوق الادخار للادخار والتوفير	صندوق الادخار للادخار والتوفير	صندوق الادخار للادخار والتوفير
١٩٩٠	١٠,٦٧	١٣,٣٥	٥,٠٩	٠,٣٩	٠,٠٧	٠,٨٤	٠,٤٣	-	٣٠,٨٤		
١٩٩١	١٢,٢٣	١٥,٥٩	٥,٧٧	٠,٣٩	٠,٥١	٠,٩٥	٠,٣٧	-	٣٦,٣١		
١٩٩٢	١٥,٢٨	١٨,٣٢	٦,٣٩	٠,٦٩	٠,٣١	١,١١	٠,٢٣	-	٤٢,٣٤		
١٩٩٣	١٨,٣٣	٢١,٦٧	٨,٣٤	١,٣١	٠,٢٩	١,٢٨	٠,٦٤ (-)	-	٤٩,٥٨		
١٩٩٤	٢١,٨٤	٢٥,٨٣	١٢,٤٠	٢,٠١	٠,٣٤	١,٧٢	٣,٤٧ (-)	-	٦٠,٦٢		
١٩٩٥	٢٦,٣٥	٣٠,٦٠	١٧,٧١	٢,٥٧	٠,٤٤	٢,٣٨	٦,٨٢ (-)	-	٧٤,٢٢		
١٩٩٦	٣١,٥٤	٣٥,٧٥	٢١,٠٣	٣,٢٧	٠,٦٥	٢,٧١	١٠,٥١ (-)	-	٨٩,٣٤		
١٩٩٧	٣٨,٤١	٤٠,٩٥	٢٤,٧١	٤,٠٤	٠,٨٥	٤,٢٩	٤,٦٥ (-)	٠,٧٧	١٠٩,٤٧		
١٩٩٨	٤٥,٤٩	٤٦,٢٦	٣٠,٦٩	٤,٨٩	١,٠٤	٦,١٤	٣,٦٨ (-)	٠,٨١	١٣٢,١٤		
١٩٩٩	٥٣,٤١	٥١,٤٣	٣٤,٣٠	٥,٦٩	١,١٢	٨,١٢	٧,٧٩ (-)	١,٠٨	١٥٣,٢٢		
٢٠٠٠	٦٦,٤١	٥٧,٤٣	٣٩,٠١	٦,٣٢	١,٠٤	١٠,٤٥	٤,٤٠ (-)	١,٧٦	١٧٤,٠٣		
٢٠٠١	٧٦,٤٩	٦٣,٨٥	٤٣,٩٧	٧,١٠	١,١٤	١٣,٣١	٣,٦٨ (-)	١,٧٤	٢٠٠,٤٧		
٢٠٠٢	٨٣,٧٨	٧٠,٨٨	٤٩,٠١	٧,٤٢	١,٣٠	١٧,١١	٢,٨١ (-)	١,٦٥	٢٢٨,٣٥		
متوسط الفترة	٢٧,٩٢	٢٧,٨٥	٢٢,٩٦	٣,٥٥	٠,٧٥	٥,٥٤	٣,١١ (-)	٠,٨١	١٠٦,٢٢		

المصدر : جمعت وحسبت من

- ١- المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية ، الدورة الرابعة والعشرين ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ .
- ٢- البنك المركزى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

جدول رقم (٧) : تطور أعباء الدين العام المحلي في جمهورية مصر العربية بالمليار جنيه خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٢)

السنوات	الفوائد	الأقساط	الإجمالي	بملي الإيرادات	نسبة اعباء الدين للإيرادات (%)
	٣٠	١,٩٠	٣,٩	٧١	٧
١٩٩٠	٣,٠	١,٩٠	٣,٩	٢٠,٨	١٨,٨
١٩٩١	٤,٢	١,١١	٥,٣	٣٦,٩	١٤,٤
١٩٩٢	٦,٤	١,٣٠	٧,٧	٥١,٤	١٥,٠
١٩٩٣	٩,٣	٣,٢٠	١٢,٥	٥٨,٧	٢١,٣
١٩٩٤	١٢,٢	٦,٧٠	١٨,٩	٦٩,٣	٢٧,٣
١٩٩٥	١١,٢	١,٩٠	١٣,١	٦٣,٩	٢٠,٥
١٩٩٦	١١,٥	٣,٢	١٤,٧	٦٣,٨	٢٣,٠
١٩٩٧	١٣,٠	٣,٩	١٦,٩	٧١,١	٢٣,٨
١٩٩٨	١٥,٠	٣,٣	١٨,٣	٧٦,٤	٢٣,٩
١٩٩٩	١٦,٤	٣,٤	١٩,٨	٨٣,٢	٢٣,٨
٢٠٠٠	١٧,٤	٤,١	٢١,٦	٩١,٤	٢٣,٦
٢٠٠١	١٨,٤	٥,٢	٢٣,٦	٩٧,٩	٢٤,١
٢٠٠٢	٢٢,٩	٦,٣	٢٩,٢	١٠٦,١	٢٧,٥
متوسط الفترة	١٢,٤	٣,٣	١٥,٨	٦٨,٥	٢٣,١

المصدر : جمعت وحسبت من
١- المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية ، الدورة الرابعة والمشرين ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ .
٢- البنك المركزي المصري ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

- البنية الأساسية بما يحد من النفقات الاستثمارية في هذا المجال ،
- (*) إحلل مكونات الديون قصيرة ومتوسطة الأجل بأخرى طويلة الأجل بما يخفف من أعباء خدمة الدين على الموازنة العامة للدولة .
- (*) إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية الخاسرة ، بما يؤدي إلى إيقاف الخسائر التي تكثفت عدد كبير منها ، ومن ثم السيطرة على تزايد مديونية تلك الهيئات .

المستخلص

يعاني الاقتصاد المصري منذ عدة سنوات من التباطؤ في النمو الاقتصادي ، والذي ترتب عليه استمرار معدل البطالة في الارتفاع مع اقتران هذا البطء في النمو الاقتصادي بارتفاع الأسعار بصورة واضحة بعد الانخفاض السريع في سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار والعملات الحرة الرئيسية ، فضلا عن تزايد الدين المحلي، وما ينطوي عليه من تزايد معدلات التضخم .
ولقد توصل هذا البحث إلى مجموعة من النتائج الهامة ، وذلك من خلال

- دراسة تطور الدين العام المحلي ، وكذا خدمة أعبائه من أهمها :
- (1) زيادة الدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق من نحو ٧٩% في عام ١٩٩٠ ، لتصل إلى نحو ٨٥% عام ٢٠٠٢ .
- (2) زيادة متوسط نصيب الفرد من الدين العام المحلي من حوالي ١٤٣٥ جنيهاً في عام ١٩٩٠ ، لتصل إلى حوالي ٥٠٠٥ جنيهاً عام ٢٠٠٢ ، وبزيادة بلغت نحو ٢٤٨.٨% عما كانت عليه في عام ١٩٩٠ . في حين زاد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق من حوالي ١٨١٧ جنيهاً في عام ١٩٩٠ ، ليصل إلى حوالي ٥٨٨٠ جنيهاً عام ٢٠٠٢ ، وبزيادة بلغت نحو ٢٢٣.٦% عما كانت عليه في عام ١٩٩٠ .
- (3) زيادة أعباء خدمة الدين العام المحلي كنسبة من إجمالي الإيرادات للموازنة العامة للدولة من حوالي ٨.١٨% في عام ١٩٩٠ ، لتصل إلى نحو ٥.٢٧% عام ٢٠٠٢ .

وتعكس هذه المؤشرات تفاقم أوضاع الدين العام المحلي ، وما يكتنف ذلك من مخاطر سواء على الاستقرار المالي والنقدي ، أو على قوة الاقتصاد القومي ككل ، فضلاً عن الآثار السلبية لتزايد أعباء الدين العام المحلي إلى إجمالي الإيرادات العامة ، والتي تظهر في سوء توزيع الدخل .

ومن ثم يوصي هذا البحث بضرورة إعادة هيكلة تلك المديونية والحد من تناميها . ولتحقيق هذه التوصية فإن هذا البحث وضع مجموعة من المحاور والتي من شأنها تحسين إدارة الدين العام المحلي والحد من تزايديه .

المراجع

- ١- مراجع باللغة العربية ١- البنك الأهلي المصري : النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .
- ٢- : مصر تصدر سندات دولارية سيادية لأول مرة ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الرابع والخمسون ، العدد الثالث ، ٢٠٠١ .
- ٣- البنك المركزي المصري : النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .
- ٤- المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية ، الدورة الرابعة والعشرين (١٩٩٧ . ١٩٩٨) .
- ٥- عبد الفتاح الجبالي : السياسة المالية ، الاقتصاد المصري من التثبيت إلى النمو ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ٢٠٠٠ .
- ٦- الدين العام المحلي ، الاقتصاد المصري من التثبيت إلى النمو ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ٢٠٠٠ .